ارتفاع التمويلات المصرفية للصادرات إلى ٣٨,٦ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

سجلت التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع التصدير نمواً كبيراً خلال السبعة الأشهر المنصرمة من العام الجاري " يناير – يوليو ٢٠١٢م" تجاوزت ٣١٥٪ عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي .

وارتفعت التمويلات والقروض المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات في يوليو ٢٠١٢م إلى ٣٨ مليارا و٦٥٤ مليون ريال وذلك من ٩ مليارات و٣١٢ مليون ريال في يوليو٢٠١١م .

وبينت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن التمويلات المصرفية ارتفعت في يوليو بنحو ٢٩ مليارأو٣٤٢ مليون ريال وبنسبة ارتفاع تقدر ب ٣١٥٪.

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث زادت من مليارين و١٤٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ٤ مليارات و٥٤٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م ثم قفزت إلى ٩ مليارات و٤٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٠م .

ورغم الارتفاع الملحوظ في التمويلات المصرفية للصادرات ، إلا أن هذه الأرقام ما تزال متواضعة للغاية إذا ما تم مقارنتها بحجم القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاعات الاقتصادية، حيث لا تتجاوز نسبتها ١,٨٪ من إجمالي التمويلات، الأمر الذي يشير إلى ضآلة التمويلات المصرفية الموجهة للصادرات ، مما يؤكد الحاجة لزيادتها في الفترة القادمة .

تراجع قيمة الصادرات الزراعية بنسبة (١٧,٣٪) خلال العام الماضي

■ ،، تقرير/منصور شايع

كشف تقرير اقتصادي حديث عن تراجع قيمة الصادرات الزراعية خلال العام الماضي ٢٠١١م ليصل إلى حوالي (١٧,٣٪) بالريال اليمني، مشيراً إلى أن إجمالي قيمة الصادرات الزراعية تراجع من حوالي (٥٩) ملياراً و(٤٤٨) مليون ريال خلال العام السابق ٢٠١٠مم، إلى نحو (٤٠) ملياراً و(٦٧٨) مليون ريال في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية.

وبين أن قيمة الصادرات الزراعية خلال العام الماضي ٢٠١١م سجلت تراجعاً يصل إلى حوالي (١٨,٧٪) بالأسعار الجارية عند احتساب ذلك بالدولار الأمريكي، إذ أن إجمالي قيمة الصادرات الزراعية تراجع من حوالي (٢٧٠) مليوناً و(٧٠٠) ألف دولار خلال العام السابق ٢٠١٠م، إلى نحو (١٧٩) مليون دولار في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية.

وأشار خبراء اقتصاد إلى أن ذلك التراجع الكبير في قيمة الصادرات الزراعية خلال العام الماضي يعود بصورة أساسية إلى توقف العديد من الشحنات الزراعية المصدرة للخارج نتيجة للأزمة السياسية التي مرت بها اليمن، خاصةً وأن الأزمة بدأت مع بداية إنتاج المانجو، الذي تتميز اليمن عن غيرها في نضوجه قبل الدول المنافسة وبالتالي التفرد بالأسواق المستهدفة مع بداية كل موسم، أما بقية المنتجات الزراعية فقد تراجعت، سواءً كمية أو جودة المنتج بسبب اختفاء مادة الديزل من السوق وارتفاع أسعاره في السوق السوداء، مما أثر على الكثير من المزارعين، خاصةً المحاصيل الزراعية المعتمدة في الري على المياه الجوفية التي يتم ضخها من باطن الأرض عن طريق المضخات العاملة بالديزل، وبالتالي تلفت العديد من المزارع.

ونوّهوا بأن الفارق في معدل التراجع بين قيمة الإنتاج بين الريال اليمني والدولار الأمريكي يعود إلى الارتفاع الكبير في عملية سعر صرف الدولار مقابل الريال خلال نفس الفترة، والذي قفز من نحو (٢١٤) ريالاً لكل دولار إلى ما يقارب (٢٥٠) ريالاً خلال نفس الفترة.

بتكلفة (٥) مليارات ريال :

لجنة المناقصات بريمة تقر استكمال تنفيذ (١٨٧) مشروعاً خدمياً

■ ،، ريمة/سبأ

أقر اجتماع لجنة المناقصات بمحافظة ريمة أمس برئاسة المحافظ علي سالم الخظمي، استكمال وتنفيذ (١٨٧) مشروعاً خدمياً وتنموياً خلال الفترة المتبقية من العام الجاري والعام القادم ٢٠١٣م، وبتكلفة (٥) مليارات ريال.

كما اطلع الاجتماع على التقييم للمشاريع المنجزة وقيد التنفيذ حتى أغسطس المنصرم من العام الجاري، والبالغ عددها (١٤٧) مشروعا بتكلفة (٤) مليارات و(٢٥٠) مليوناً و(٩٢٧) ألف ريال، حيث تم الإنفاق والصرف الفعلي لتلك المشاريع بقيمة مليارين و(٣٧) مليوناً و(٢٤٧) ألف ريال.

واستعرض الاجتماع الاحتياجات للمشاريع الخدمية والعمل بعد تحديد مواقعها من خلال الدراسات التي تحدد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ومدى الاستفادة منها.

وفي الاجتماع أكد المحافظ ضرورة إنشاء لجان فنية وهندسية على مستوى كل وحدة إدارية يتم اختيارهم من المهندسين ذوي الكفاءات لتقوم بالدراسات الأولية للمشاريع وإجراء التقييم على التنفيذ ووضع الملاحظات.

ولفت إلى ضرورة حصر المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال الفترة القادمة والرفع بها ليتم تمويلها من الصناديق والمنظمات والجهات المانحة وبما يضمن استدامة التنمية الشاملة على مستوى المحافظة مديرياتها المختلفة.

على صعيد آخر أكد المجلس المحلي بمحافظة ريمة في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ علي سالم الخظمي، ضرورة محاسبة المقصرين في مهامهم وأعمالهم الإدارية التنموية بالمجالس المحلية بالمديريات والأجهزة الحكومية.

وأشار الاجتماع إلى أهمية تكريم المجالس المحلية والدوائر الحكومية التي نجحت تنفيذ وتطبيق الخطط والبرامج على الواقع والصعيد الميداني، منوهاً بضرورة استئناف العمل بالمشاريع الخدمية المتعثرة.

وخرج الاجتماع بعدد من القرارات والتوصيات لتحسين الأداء والنهوض بالخدمات التنموية بالمحافظة.

رأي اقتصادي

رسالة لوزير النفط والمعادن

علي محمد العزي
Alezzi-ali@yhoo.com

■ ،، أتمنى أن يصل مقالي هذا إلى مسامع الأخ/ وزير النفط والمعادن الأستاذ/ أحمد دارس الذي يعتبر من أبناء هذا القطاع النفطي وتقلد مختلف المناصب إلى أن وصل إلى درجة الوزير لهذه الوزارة التي تعول عليها الحكومة والشعب معا في أدائها لحل الكثير من القضايا التنموية والاجتماعية في البلاد، لذا فأنا أرفع إلى سيادته وألفت انتباهه إلى ما تعانيه وحدتان تابعتان للوزارة وهما شركة النفط اليمنية وهيئة استكشاف وإنتاج النفط، الأولى شركة النفط اليمنية هذا الصرح العملاق تراكمت مديونيتها لدى الغير «وزارة الكهرباء- وزارة الدفاع - اليمنية» إلى نحو ٨٨ مليار ريال أي ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار، وبالرغم من ذلك فإن هذه الشركة إيماناً منها بدورها الوطني بتأمين وتموين تلك الجهات حتى لايتضرر الوطن والمواطن من أية انقطاعات لتلك الأنشطة المتعلقة بالقطاع العسكري أو قطاعات الطيران والكهرباء، على أمل أن تلعب وزارة المالية الدور الفاعل لضمان استقطاع تلك المديونيات عبر إجراء مقاصة بشكل تدريجي ومجدول من رأس موازنات تلك الجهات لصالح مشتريات المشتقات البترولية من مصفاتي عدن ومارب حتى يتم رفع العبء عن شركة النفط اليمنية، على اعتبار أنه في حالة استمرار هذا الحال القائم وتراكم وتزايد هذه المديونيات قد يؤدي إلى انهيار هذه الشركة الوطنية الناجحة التي برغم كل تلك المعوقات إلا أنها تقوم بتسديد قيمة مشتريات الوقود من مصفاتي عدن ومارب وتسدد كافة التزاماتها الضريبية متضمنة الكميات المباعة لتلك الجهات المشار إليها سلفاً والتي لم يتم تحصيل أثمانها، في حين أنه لو أدركت وزارة المالية وغادرت أسلوب إدارتها الحالية لشركة النفط ومنحتها مساحة من المرونة وغادرت أسلوب لعب الوسيط واستبدلتها برؤية اقتصادية متجددة تعطي الحق لهذه الشركة للعمل كتاجر لرفدت خزينة الدولة بالموارد المالية أكثر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر وتخلصت وزارة المالية من الكثير من الأعباء، ولو تفهمت الحكومة وعملت على تمكين شركة النفط لاسترجاع كافة مديونياتها لدى الغير فحينها أجزم بأن هذه الشركة ستقدر وحدها على التمويل الذاتي لتطوير بنيتها التحتية وما تتطلبه من رفع قدراتها على الإستلام والتخزين لمواجهة مستوراداتها من الخارج، ومشترياتها من الداخل وستحقق من الربحية، وستنوع مصادر دخلها، أكتفي بهذا القدر فيما يخص شركة النفط اليمنية لنبدأ موضوع هيئة الإستكشافات وإنتاج النفط هذه الهيئة المعنية بقطاع الإستكشاف والإنتاج البترولي في اليمن وكل ما هو متعلق بالخطوات الأولى في التخاطب والتفاوض مع الشركة الأجنبية الراغبة في العمل وانتهاء بعمليات الإشراف والرقابة على عمل الشركات في مختلف المراحل الإستكشافية والإنتاجية، وقد عملت طيلة الفترة السابقة منذ قيام الوحدة اليمنية على توسيع النشاط الإستثماري البترولي في اليمن وعملت على ارتقاء عملها الإشرافي والرقابي بفضل كادرها الوطني، بالرغم من التحديات والعوائق التي واجهتها والمتمثلة بتداخل الإختصاصات وتبعيتها للموازنة العامة للدولة، وعدم توفر كادر نفطي خاص بموظفيها ناهيكم عن عدم توفر مبنى خاص بهذه الهيئة كما أن تعدد قنوات التعامل مع الشركات البترولية الأجنبية العاملة في اليمن، كان أمراً لصالح الشركات.

١٢ مليون ريال تكلفة تمويل ١٧ مشروعاً صغيراً بعدن في سبتمبر

■ ،،عدن / سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات و المنشآت الصغيرة بعدن خلال شهر سبتمبر الماضي ١٧ مشروعا صغيرا مدرا للدخل، وبتكلفة ١٢ مليونا و٥٧٥ ألف ريال.

وذكر مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع الممولة، والتي وفرت ٨٤ فرصة عمل توزعت في مجالات الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل والحرفة والإنتاجية والتي ساعدت أصحابها في تحسين أوضاعهم المعيشية.